لن نبيعها

سماح ادريس *

حظي اتفاق غزة –أريحا من التشريح ما يدفع بالبعض إلى القول أنْ ليس ثمة من مزيد. ومع ذلك، فإنّي أودّ أن أشدّد على بعض النقاط التي ذكرها عددٌ من الكتاب الآخرين

١ – **خطر الاقتتال الداخلي**. هناك بعض المثقفي الوطنيين الذين يستبعدون مثلَ هذه الإمكانية. وحُجّتهم أنّ من ناضل ثلاثين عاماً أو تزيد لا يمكن أن يرفع سلاحَه في وجه مناضل آخر.

هذه الحجة شديدة السذاجة للأسف، وتغضّ النظرَ عن ممارسات قمعية مارسها بعضُ الفلسطينيّين بحقّ بعضهم الآخر، في الجنوب اللبناني وفي بيروت (عامي ٧٨ و ٨١) وربما في لندن وتونس. وهي حجة تستند إلى تقديس القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية لتصيرا «أكبر من الحياة نفسها». ولا بأس، لدحْض الأسطورة الفلسطينية، من التذكير بالحقائق التالية:

أ – يذكر رابين في **يديعوت أحرنوت** (تاريخ ٦/٩/٩٣) ما يلي: «إنّي أفضّل أن يتولى الفلسطينيون مهمةَ فرض النظام في غزة. فقد يفعلون ذلك أفضل منّا. إنّ القانون لن يشكل عائقاً أمامهم لفرض النظام في غزة. لا تقلقوا، فليس هناك استئناف أمام المحكمة العليا عندهم، ولن تذهب جمعيةُ حقوق الإنسان إلى هناك للتحقيق. لديهم (أي لدى الفلسطينيين) قوانينُهم الخاصّة»!

ب –المادة هـ، من الملحق الثاني من اتفاق غزة –أريحا، يتحدث عن «لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية/إسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل». فممّ تتألف «أغراضُ الأمن المتبادل» هذه، يا ترى؟ وهل تَستبعد من مجالها جماهيرَ الانتفاضة، والقوى الفلسطينية المعارضةَ للاتفاق، والقائلين بتحرير كل فلسطين، والمنادين بالكفاح المسلّح؟

ج – تتداول الصحف خبراً مفاده أنّ الشرطة الفلسطينية المزمع بناؤها في منطقة الحكم الذاتي تتجاوز الثلاثين ألف جندي. فهل ٣ بالمئة من مساحة فلسطين – وهي مساحة الحكم الذاتي، على نحو ما ذكر د. أنيس صايغ – تحتاج إلى هذا العدد الضخم من رجال الشرطة؛ علماً أنّ أميركاالتي تبلغ مساحتُها خمسين ضعف مساحة فلسطين كلّها لا يتجاوز عددُ أفراد شرطتها العددَ المذكور؟

د – تناقلت الأنباء تصريحاً للسيد حكم بلعاوي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، أدلى به إلى التلفزيون الإسرائيلي، وفيه يؤكد أنّ الشرطة الفلسطينية ستحمي المستوطنات في غزة وأريحا «وتضع حداً لأعمال العنف»!... هذا طبعاً إذا لم تتولَّ إسرائيل نفسها – كما يؤكد الاتفاق – حمايةَ المستوطنات.

هـ – ذكرت جريدة **الحياة** (٢٦ أيلول ٩٣) أنّ ١٥ مراقباً من الشرق الأوسط، بينهم ٤ فلسطينيين و٣ إسرائيليين و٤ أردنيين ومصري واحد، حضروا مناوراتٍ حلف شمالي الأطلسي التي تحمل اسم Action Express في شرق الدانمارك. وصرّح «رول هولبو»، وهو خبير في الحدّ من التسلّح في وزارة الخارجية الأميركية، أنّ الفلسطينيين والإسرائيليين «تبادلوا الحديثَ في جوٍ هادئ في شأن إجراءات الثقة والمراقبة المتبادلة التي ستكون ضرورية في المستقبل من أجل الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط». أفَلا تستدعي تلك «الإجراءاتُ» الآيلة إلى حفظ الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط قمعَ المشاغبين في أول بؤرة تنطلق منها أممُ «الشرق الأوسط» العتيدة؟

إزاء هذه الحقائق والمعلومات والتصريحات، لماذا يستبعد الصديقُ العزيز إلياس خوري قيامَ تحالفٍ فلسطيني/إسرائيلي، ويعتبره أمراً

* مدير تحرير **الآداب**

مستحيلاً «استحالةَ التحالف بين السيّد والعبد» (ملحق **النهار** ١١ أيلول ١٩٩٣)؟ هل الفلسطيني – أيّ فلسطيني – عصيٌّ على التسلّط والسلطوية، لمجرّد أنّه يحمل تاريخاً نضالياً طويلاً؟ ألم تعلّمنا ثوراتُ العالم الثالث أنّ السلطةَ انبثقتْ – في أكثر الأحيان – من معطف الثورة؟ وفي هذا السياق يتساءل كاتبٌ آخر، هو السيد شفيق ناظم الغبرا، سؤالاً يتوهم أنّ الجواب عليه هو «لا» قاطعة. فهو يسأل: «هل يستبدل المعارضون للاتفاق هجماتِهم على جنود الاحتلال بهجمات على البوليس الفلسطيني الذي ينتمي إلى جيل من العسكريين الفلسطينيين ممّن ساهموا في الكفاح المسلّح على مدى سنوات» (**الحياة** ١٨ أيلول)؟ لكنّنا نسأل الاستاذ «الغبرا»، بدورنا. ولم لا؟ هل جميع المناضلين يبقون مناضلين حتى أمام إغراءات السلطة؟ ومن يجزم ألا يُحشى رأسُ بعض المناضلين بفكرةٍ ظالمة مؤدّاها أنّ الحفاظ على الأرض الفلسطينيّة «المحرّرة» (بموجب الاتفاق) إنّما هو عملٌ نضالي يستوجب بذلَ الدماء وقمعَ «المشاغبين»؟ ألم يقدّم السيد «الغبرا» نفسُه تبريراً لقمع «المتطرفين» حين أكّد (وبثقةِ نفسٍ منقطعةِ النظير) «أنّ رفض الاتفاق من جانب حماس واتجاهات أخرى... يساوي إلى حد كبير – في ظلّ غياب أيّ بديل آخر – المطالبةَ باستمرار الاحتلال الإسرائيلي إلى الأبد»؟ فإذا كان المعارضون متآمرين مع سلطة الاحتلال – بعلمهم أو بغير علمهم – أفلا يستوجبون عقابَ السلطة الوطنية؟

٢ – **الخطر الاقتصادي على الأمّة العربية.** يبدو أنّ الاتفاق يهيئ ليكون الفلسطيني «مروِّجاً للبضائع الإسرائيلية عربياً، ومسوِّقاً لها بالقومسيون...» على نحو ما ذكر الأستاذ طلال سلمان (**السفير** ٢٢/٩/٩٣). ومن يملكْ معلوماتٍ بسيطةً عن آلية التفكير الرأسمالي (الأميركي خاصّة) يدرِ أنّ الغرب الرأسمالي لا يدفع المبالغَ الطائلة إلا ليؤمن أرباحاً تفوق ما دفعه. أفلا يتساءل المرء مع د. أنيس صايغ – والحالةُ هذه – كيف أصبح الرأسُ الفلسطينيُّ الواحدُ، فجأةً، «أغلى رأس في العالم»، فتدفقتْ مليارات الدولارات على غزّة وأريحا، و«صحا» ضميرُ الغرب على حين غرّة (**السفير** ١٦/٩/٩٣)؟

إنّ اتفاق غزة–أريحا أولاً يتبدّى للقارئ المدقِّق نقطةَ انطلاق إسرائيل الكبرى اقتصادياً، لا نقطةَ انطلاق الدولة الفسطينية المستقلة. وهو نقطة انطلاق مشروع الأمم الشرق أوسطية، لا نقطةُ انطلاق الدولة العربية الواحدة. وفي هذا الصدد، تعالوا نراجعْ ما ستكون عليه الدولُ العربيةُ وما ستكون عليه إسرائيلُ في مخطّط النظام الاقتصادي الشرق أوسطي.

فالمياه العربية مثلاً، ستفقد ارتباطَها ببلد معيّن لتصبح – على حد قول الأستاذ كريم مروّة – «ثروة مشتركة **لجميع** دول المنطقة، توزَّع بحسب الحاجات المرتبطة بمشاريع» (**النهار** ٢٦/٨/٩٣). وبناء عليه فإنّ البلدان التي «لا مشاريع تنمية واضحة لديها»، شأن كلّ الدول العربية أو معظمها، ستفقد حقوقَها السابقة. وأمّا من ناحية العلاقات الاقتصادية التي ستسود مجتمعَ الشرق الأوسط العتيد، فإنّ إسرائيل ستحرص على أن يكون لها «حصةٌ مباشرة» من النفط العربي، الأمر الذي يشكّل ضربةً قاصمة للسوق العربية المشتركة وللتكامل الاقتصادي العربي، وهما لبِنَتان من لبِنات الوحدة العربية أو الاتحاد العربي المنشودَيْن.

وقد يقول قائل إنّ الغَلبةَ في سباق هذه «الأمم» مرهونةٌ بالشطارة، وبعض العرب – ولاسيّما اللبنانيون – مشهورون بـ«الفَهْلَوَة». هنا يذكّرنا غيرُ خبير اقتصادي بأنّ المسألة ليست مرتبطة بهذه المعايير الشخصية. يقول إلياس سابا في مقالة نشرها في جريدة **النهار** منذ ٢٠ عاماً (وتحديداً في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٣) إنّ القبول بالصلح الاقتصادي مع إسرائيل سيؤدّي في الغالب إلى سيطرة هذه الأخيرة على الاقتصاد العربي، وذلك لأسباب متعدّدة أهمّها:

أ – أنّ المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية تتمتع «بمساندة مؤسسات اقتصادية عالمية تمتدُّ فروعُها وأصولُها في مختلف أنحاء العالم وتعود جذورُها إلى عشرات السنين .. وهو ما لا يتوفّر حالياً للمؤسسات الاقتصادية العربية ...»؛

ب – أنّ المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية تتمتّع «بكادرات بشرية تقنية منمرّسة في أساليب إدارة الأعمال الحديثة، وتفوق نسبياً الكادراتِ المماثلةَ المتوفرةَ اليوم للمؤسسات الاقتصادية العربية»؛

ج – أنّ المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية تتمتّع «بمساندة حكومية ...وبمساعدات مباشرة وغير مباشرة، تفوق في أهميتها ما تتمتّع به المؤسساتُ الاقتصادية العربية من حكوماتها...»

٣ – **المرحلية في العمل السياسي.** هذه عبارة كثيراً ما تكون حقاً يُراد به باطل. ولا شكَّ أنّ أكثر مؤيدي الاتفاق إنّما ينطلقون من أنّه خطوة أولى على طريق الدولة المستقلة. لكنهم ينسوْن – أو يتناسوْن – الأخطارَ الناجمة عن مرحليّتهم المزعومة.

أ – فالخطر الأول والأبرز هو أنّ المرحلية، حين لا تكون تعبيراً عن وفاق سياسي واستفتاء شعبي، قد تنقلب على الدّاعي إليها. ذلك أنّه لا يكفي أن تكون القيادةُ السياسيةُ مقتنعةً بخططها المرحلية، ومقتنعةً بأنّ هذه الخطط خطوةٌ نحو الحلّ الشامل، لكي يصدّق الشعبُ ذلك ويعمل وفق هذه الخطط.

ب – على المرحلية ألا تغلق البابَ أمام الاستراتيجية، أي أمام الهدف الأبعد. وفي هذا الصدد، نلاحظ أنّ أنصارَ السيد ياسر عرفات في أوساط المثقفين لا يكفّون عن رمي القوى المعارضة لمرحليّتهم المزعومة بالغوغائية. لنطالعْ ما يقوله السيد حسين حجازي؛ فهو يسأل «المعارضة» الأسئلةَ التالية

> **ما وجه الخطر في الموافقة على مشروع اتفاق يؤدي بنهايته إلى حصولنا على موقع قدم في الضفة وغزة سيّان إذا كان إخلاء هذه الأراضي من سلطة الاحتلال يتمّ عبرالدبلوماسية أو عنوة..؟هل الوسيلة في الوصول إلى الهدف هي الأمر الحاسم؟، أم الغاية والنتيجة هما الأمر الأهمّ؟قد لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ بعض المعارضة الفلسطينية يعترض على الأسلوب/الوسيلة مادام لا يعترض فلسطينيٌّ على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي..(فلسطين الثورة ٥أيلول٩٣)**

ينسى السيد حجازي – أو يتناسى – أنّ «إخلاء الأراضي من سلطة الاحتلال» بـ«الدبلوماسية» التي اتُّبعتْ للوصول إلى اتفاق غزة –أريحا الهزيل، رافقها تخلٍّ عن مبادئ وأهداف **وثوابت** أصرّ عليها المجلسُ الوطني الفلسطيني (البرلمان) في دوراته المتعاقبة. وينسى حجازي أيضاً أنّ الهدف لم يكن، يوماً، إخلاءَ الأراضي من سلطة الاحتلال فحسب، وإلا لكان أولى بالفلسطينيين أن يقبلوا بـ«كامب ديفيد» الذي وفّر لهم شروطاً أفضلَ بكثير من تلك التي رماها إليهم الإسرائيليون والأميركيون اليومَ من خلال الاتفاق الجديد (راجِعْ في هذا الصدد مقالةَ الاستاذ شفيق الحوت المنشورة في هذا العدد). الهدف، إذن، كان على الدوام استرجاعَ الأرض دون تكبيلها بقيود أمنية واقتصادية وثقافية، ودون منع الفلسطينيين وأجيالِهم القادمة من المطالبة بما يتعدّى الـ ٢ بالمئة أو ٣ بالمئة من الأرض الفلسطينية. وفي هذا المجال يقول السيد منير مقدح، قائد ميليشيا حركة فتح في لبنان، إنّنا «كسبنا» هذه البقعةَ الضئيلة من فلسطين، لكنّنا تخلينا عن ٢٧ بنداً من الميثاق الوطني من دون أيّ مقابل «ومن دون أن يوافق اليهودُ على إلغاء بندٍ من ميثاقهم، هو البند الذي يدعو إلى حدودٍ للدولة العبرية تمتدُّ من الفرات إلى النيل.... وهو أي الاتفاق ألغى البنودَ التي ألغاها، بينما كانت إسرائيل مستعدةً للتخلّي عن غزة **من دون قيدٍ أو شرط**، بل هي عرضتْ غزّة على المصريين وهدّدتْ بالانسحاب منها ولو من طرف واحد...» **(الحياة** ٢٥ أيلول ١٩٩٣).

لقد «كسب» الفلسطينيون بقعةً صغيرة، مقيدةً ومشلولةً. لكنّ قيادة منظمة التحرير لم تكتفِ بذلك، بل برّأت الصهيونيةَ من احتلالها، ووقّعتْ على ذلك، وتعّهدتْ بالبقاء على عهدها. فهل من المستغرب بعد ذلك أن نسمع الأستاذ شفيق الحوت – وهو الذي وافق على منطلقات مؤتمر مدريد، ورافق السيد عرفات ثلاثين عاماً – يصرخ من شدة الألم

> **إذا كانت إسرائيل محتلّة، فلتكن محتلّة! ولكن دون توقيع! فلعلّ ظرفي الآن لا يسمح لي بالانتصار أو بتحقيق الأهداف، ولكنْ ربما تغير الوضع في عهدٍ ما (الديار ٥ أيلول ١٩٩٣)**

٤ – **المعارضة.** تشير الأدلّة إلى أنّ الاتفاق يحظى بمعارضة شديدة من جانب القوى السياسية الفلسطينية. فالفصائل العشر معارضة. ونصف أعضاء اللجنةالتنفيذية لمنظمة التحرير توزّعوا بين مُعارضٍ ومُقاطعٍ ومستقيل ومعلّقٍ لعضويّته ومقدّمٍ لورقةٍ بيضاء

(تيسيرخالد، عبد الرحيم ملوح، محمود درويش، عبد الله حوراني، شفيق الحوت، جمال الصوراني، وممثلا جبهة التحرير العربية وجبهة التحريرالفلسطينية، وفاروق القدّومي). وعددٌ لا يستهان به من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح عارضوا، رغم أنّ الاتفاق لم يُعرضْ للنقاش كما أكّد عبّاس زكي (وهؤلاء المعارضون هم خالد الحسن، وهاني الحسن، وعباس زكي، ومحمد جهاد، والقدومي، وربّما صخر حبش). وكان رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ عبد الحميد السائح قد استقال. ود٠ حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني أكّد أنّه لن يوقّع، ولم يشارك في صنع الاتفاق، ولم تجرِ مشاورته. ومنير مقدح، رئيس ميليشيا «فتح» في لبنان، شجب الاتفاق. وكذلك فعل أعضاءُ المجلس الوطني في لبنان (وبينهم شفيق الحوت، وأبو ماهر اليماني، وصلاح صلاح، وصالح زيدان)، والمبعدون الفلسطينيون إلى مرج الزهور (وبعضهم قياديون في «حماس»و «الجهاد الاسلامي» ويشكلون شريحة هامّة من الانتلجنسيا الفلسطينية)، وشخصياتٌ مستقلةٌ في الأرض المحتلة لها ثقلهاالمعنوي أو الشعبي (بسّام الشكعة رئيس بلدية نابلس، والحمدالله رئيس بلدية عنبتا، ورئيسة الاتحادالنسائي الفلسطيني في غزة، ونقيب الأطبّاء في جنين، وأساتذة في جامعتي بيرزيت والنجاح، والمتوكّل طه رئيس اتحاد الكتّاب في فسطين المحتلة). وعارضه كذلك مثقفون يتولّوْن مناصبَ ثقافيةً مقرّبة من عرفات (كالصديق العزيز يحيى يخلف) أو وظائف في هيئات«المنظمة» الثقافية والإعلامية (كالأصدقاء رشاد أبو شاور، وأحمد دحبور، وتوفيق فيّاض... على ذمّة الرّاوي).

كما شجبتِ الاتفاقَ أحزابٌ ومنظماتٌ عربية، منهاالإخوانُ المسلمون في مصر، والحزبُ العربي الديمقراطي الناصري (عبر بيانه الصادر في ٢ أيلول ٩٣)، وحزبُ الله، والأحزابُ اليسارية اللبنانية. وشجبت الاتفاقَ أو تحفّظتْ عليه بعضُ الأنظمة العربية (في الأردن – ولاسيّمَا في الفترة الأولى –، وسوريا، ولبنان، والعراق، وليبيا، والسودان)، ودانته الجمهوريةُ الإسلامية في إيران. وأصدر الاتحادُالعام للكتّاب العرب (أمينُه العامّ الأستاذ فخري قعوار) بياناً معارضاً للاتفاق، وكذلك فعل «المؤتمرُ القومي العربي»، و«تجمّع الهيئات الثقافية في لبنان»، و«اتحادُ الكتّاب اللبنانيين».

إنّ اللائحة المذكورة من المعارضين غيضٌ من فيض، وهي تدفعنا إلى استنتاجين اثنين:

أ – إنّ الاتفاق قد تمّ «من وراء ظهر الهيئات الشرعية الفلسطينية» (تيسير خالد، ممثل الجبهة الديمقراطية في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ويشاركه في هذا الرأي كلٌّ من حوراني والحوت وملوح، وجميعهم أعضاء في اللجنةالمذكورة).

ب – يحظى الاتفاق بمعارضة قوى سياسية فلسطينية فاعلة، وقوى عربية /إسلامية جماهيرية وثقافية واجتماعية.

غير أنّ المعارضة مفكّكة، وبعضها متناحر مع البعض الآخر، ولا تملك مشروعاً مرحلياً واحداً. فثمّة من يدعو إلى «اعتماد البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية» (صلاح صلاح، **الحياة**، ٢٥ أيلول ١٩٩٣)؛ وثمة من يدعو إلى «عقد مؤتمرات شعبية وانتخاب قيادات محلية في مختلف أنحاء الوطن العربي وفي الداخل الفلسطيني والشتات تُتَوَّج بمؤتمر شعبي عام يتولّى انتخابَ قيادة كفؤة»(أحمد اليماني، المصدرالسابق ذكره)، وإلى خلق «إطار فلسطيني مرجعي وشرعي للمعارضة» (منير مقدح، المصدرالسابق). وهناك من يدعو إلى التمسك بمنظمة التحرير (وهذا هو رأيُ الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية فيما يبدو) على أساس أنّ عرفات هو الذي «ابتعد عن الشرعية الضرورية لقيادة المنظمة، وليست المنظمة بكاملها هي التي توصّلتْ إلى اتفاق غير مقبول مع إسرائيل»(**الحياة** ٢٩ أيلول). وهناك – على الطرف النقيض – من يدعو إلى «إقامة قيادة سياسية مؤقتة تضم ممثلين عن الفصائل العشرة، على نحو سريع، لتكون هناك قيادة بديلة قبل وصول عرفات إلى الأراضي المحتلة...» (وهذا هو رأي أصحاب النهج الاحتجاجي في حركة فتح –الانتفاضة بزعامة أبو موسى).

غير أنّ السؤال الأكبر، في رأيي، لا يدور حول استقلالية هذه الأطراف المعارضة أو تبعية بعضها؛ علماً أنّنا شاهدنا بأمّ العين النهايةَ المزريةَ التي أوصلَنا إليها أصحابُ نهج التمسك بـ «القرار الوطني الفلسطيني المستقل». وإنّما السؤال الأكبر هو عن مدى تحالف المعارضة الفلسطينية والعربية من جهة، والحركاتِ الإسلامية الأصولية من جهة ثانية فحتّى لو قبل المعارضون – بعد فترة قد تطول أو تقصر – بالتحالف مع «السلطة» الفلسطينية الجديدة، فإنّ صراعهم معها لا بدّ أن يستمرّ، بشكلٍ أو بآخر. فالأجدر بالمعارضين – والحالة هذه – العمل جدياً من أجل قيام حوار صريح وشامل يتعدّى المكاسبَ الانتهازية ويؤدّي إلى بناء **جبهة** مواجهة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية في وجه الاحتلال الإسرائيلي ومسلسل التطبيع القادم، لا ينفرط عقدُها عند أول محطة سياسية (كما جرت العادة).

يقول د. أنيس صايغ. «أمام إسرائيل وعملائها، يصبح الأصوليُّ المتشدّدُ أقربَ إليّ من أخي العلماني أو القومي أو الليبرالي...» (**السفير** ١٦/٩/٩٣). ولكن هل يحترم الأصوليُّ رأيَ الشيوعي، ويحترم الشيوعيّ رأيَ الأصولي؟ هل يستطيع إنسان متنوّر وليبرالي أن يتحالف مع من يجزم بصوابية قرار تحريم كتابَيْ **في الشعر الجاهلي** لطه حسين و**الإسلام وأصول الحكم** لعلي عبد الرازق، ويشنّ حملةً شعواء في سطور قليلة على كلّ تراثنا التحرري النهضوي من أحمد لطفي السيد إلى سلامة موسى وقاسم أمين (مجلة **البلاد**، ٢١ آب ١٩٩٣)؟ وهل نثق بدعوة الحركات الأصولية اليوم إلى فتح المجالات أمام الآراء المختلفة، أم أنّ مثل هذه الدعوة لا تبرز إلا لكون الأصوليين في صفوف المعارضة، تقمعهم السلطاتُ العربيةُ الحاكمة كلّما تسنّتْ لها الفرصة؟

والأسئلة نفسها تُوَجّه إلى القوى والشخصيات القومية والليبرالية واليسارية، بالطبع. فكم من هذه القوى تحترم آراءَ الأصوليين، ولا تستغلّهم لمجرد كونهم الحالةَ الشعبيةَ الاعتراضية الوحيدةَ في أكثر الساحات العربية؟ ما هي القوى ومن هي الشخصيات التقدمية التي تتعهّد بالاستعداد لتغيير بعض مواقفها ومواقعها خدمةً للقضية العربية العظمى، ولو أدّى ذلك إلى تقديم بعض التنازلات – وعن قناعة – لأصحاب التيار الأصولي؟

يقول العلامة السيد محمد حَسَن الأمين، وهو رجل دين يحسّه الليبراليُّ أقربَ إليه من أخيه «الليبرالي» المزعوم

> **التيار الاعتراضي يمثل نُخباً في هذه الأمة، نُخباً من الوعي الحضاري والقومي والإسلامي والاجتماعي لا تملك مشروعاً مترابطاً ومتماسكاً...المطلوب هوأن يتحول الاعتراض على الاستبداد الخارجي إلى حوار بين القوى الاعتراضية، وإلى أعلى أشكال التواصل والقبول بالآخر... ولبنان عموماً، وربماالجنوب، بشكل خاص، يملك أكثرمن أيّ منطقة أخرى استعداداً ومناخاً من أجل أن يحقق لنهج الاعتراض نموذجاً حيوياًعلى مستوى المنطقة العربية... فحين تربح إسرائيل معاهدةالصلح مع الأنظمة وتخسرالتطبيع، فإنّها لن تحقّق ما تصبو إليه...(البلاد٢١/٨/٩٣)**

صدقتَ أيّها السيد. علينا أن نسعى لبناء ذلك النموذج الاعتراضي، ونخلقَه صلباً وسويّاً ومنفتحاً في الوقت نفسه. صلباً في وجه التنازلات المذلّة، سويّاً في النظر إلى اعتبارات الأمّة الآنية والاستراتيجية والمادية والروحية، منفتحاً على أطر المواجهات والمعارضات الأخرى. ولبنان وفلسطين، اليوم، أمام تحدّي خلق مثل هذا النموذج، لما يختزنان من طاقة على المقاومة، وخبرةٍ في التعامل مع العدو الإسرائيلي. وسوف يستمدّان من تجارب الأقطار العربية الأخرى، ولا سيّما تجربة الشعب المصري العظيم في مقاومة التطبيع، زاداً وفيراً.

* * *

وأخيراً، فقد كنتُ في حيْرة من أمري بشأن عنوان ملف **الآداب** هذا المناهض للاتفاق المشؤوم. ورحنا، صاحبَ المجلة وأنا، نقلّب العناوين. «الثقافة على خط المواجهة»...«المثقفون ينتصرون لوحدة الأرض وشرف المبادئ»... «المثقفون يقولون لا للتطبيع»...«ثقافة تواجه أخطارَ سياسة»... «مثقفون يقولون لن نبيعها...»

ما إنْ نطقتُ بالعنوان الأخير، حتّى ضحكتْ أمي وقالت. «هذا يا أمي حكي جرائد». وإذا بها تقفز من سريرها وتقبّلني. لماذا قبلتِني يا ماما؟ لم تعطِني جواباً. ألححتُ. قالت إنّها لا تعلم، أو ربما لأنّها خافت أن تجرحني. أُصبْتُ بالقلق الشديد، وانقطعتُ عن القراءة والكتابة أياماً. أيكون ما نقوله وما نكتبه هراءً في هراء؟

الآن، فحسب، أكاد أحدس لماذا قالتْ أمي ماقالته. كلامُنا صار قديماً يا أصحابي، وفقد الناسُ ثقتَهُم به. أنظمتُنا فرّغتْ معاني التحرّر والكرامة من مضامينها، وكذلك فعل أكثرُ مثقفينا وأحزابنا المعارضة. ما نقوله هو ما يقوله – بشكل أو بآخر – أكثرُ قامعينا، قبل أن يقمعونا وبعد أن يقمعونا وأثناء قمعهم لنا.

ومع ذلك فليس لنا إلا أن نُفْرِغَ شعاراتِنا وكلماتِناالحبيبةَ ممّا ملأه قامعونا زيْفاً وبهتاناً. تلك هي قضيتُنا الكبرى، ونحن بها ضنينون!